وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
علمية محكمة
للعلوم الانسانية

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكّمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد الثامن عشر

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522 – 3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

كانون الاول
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤ م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:
(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٨

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522 – 3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

١٤٤٦ هـ كانون الاول ٢٠٢٤ م

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١-اسم المجلة: مجلة السَّلام الجامعة
٢-اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
٣-جهة الاصدار: كلية السَّلام الجامعة
٤-الموقع الالكتروني: www.alsalam.edu.iq
٥-البريد الالكتروني: journal@alsalam.edu.iq

المراجعة اللغوية:

أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية
أ. طارق العانى / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع:

جمهورية العراق، والدول العربية، والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : **(2127)** لسنة **2015** ميلادية
الرقم الدولي للمجلة : **(3402 – 2522) (ISSN)**.

رئيس التحرير:

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير:

أ.م. د. أحمد عباس محمد/ التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية/ كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi
لغة عربية ـــ عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير
٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani
إدارة تربوية ـــ معاون العميد للشؤون العلمية ـــ كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير
٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس مُحَمَّد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed
فلسفة أصول الدين ـــ كلية السلام الجامعة / مدير التحرير
٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji
علوم جغرافية ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق
٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba
علوم تاريخ ـــ جامعة بنغازي/ ليبيا
٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj
لغة عربية ـــ جامعة سوسة / تونس
٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah
تخطيط ستراتيجي ـــ مركز البحوث / بريطانيا
٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي /Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi
فلسفة في الشريعة الإسلامية ـــ فقه مقارن، قسم الشريعة ـــ كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد
٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i
علم النفس الرياضي /كلية السلام الجامعة
١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة
١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة
١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari
إدارة أعمال تنمية بشرية /كلية السلام الجامعة
١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom
رئيس قسم المالية والمصرفية /كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعدُ:

بين يديك عزيزي القاريء: **العدد الثامن عشر** من «مجلة السّلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلميّة العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم. يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراساتٍ من نتاج أساتذة الكلية وعددٍ من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية (العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكلٍ علميّ منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه. ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدّم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي
عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (**office word 2010**) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد، وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (**A4**).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) **Bold**.

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢) **Bold**.

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة.

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكّمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ كتاب قبول النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها. سواء قُبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي من داخل العراق، و(١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية **www.iasj.net**

دليل المقوِّمين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم، التثّبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.

٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.

٣. تذكر المقوِّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.

٤. يذكر المقوِّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.

٥. يذكر المقوِّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.

٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.

٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.

٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.

٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصّل إليها الباحث.

١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.

١١. يُبلغ رئيس التّحرير في حال رغب المقوِّم في مناقشة البحث مع مقوِّم آخر.

١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوِّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدّة تقويمه.

١٣. يبلّغ المقوِّم رئيس التحرير في حال تبيّن للمقوِّم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.

١٤. يُحدد المقوِّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.

١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوِّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	م.د. سبأ مُحَمَّد علي يوسف	توظيف سد الذرائع في بناء الفقه ومقتضيات ربط الشرع بواقع المكلف	١-١٤
٢.	أ.م.د. سولاف مصحب مهدي أحمد	دور الرواية في مواجهة المخدرات رواية "الزفت الأبيض" لماريا دعدوش أنموذجًا	١٥-٥٢
٣.	أ.م.د. بيسان خالد علي مصطفى	تجليات الريف في رواية تغريبة القافر لزهران القاسمي / دراسة سردية	٥٣-٧٣
٤.	م.د. أحمد إبراهيم حسن علي	حكم تملك لقطة الحرم المكي / دراسة فقهية مقارنة	٧٤-٩٢
٥.	م.د. وابله مهدي مُحَمَّد أحمد العجيلي	دور جامعة الدول العربية في أوضاع المغرب حتى عام ١٩٥٦	٩٣-١١٢
٦.	الدكتور اياد علي سالم المساري	شبهات عقدية حول السنة النبوية والرد عليها لشيخ الإسلام مصطفى صبري	١١٣-١٢٧
٧.	م.د. إيناس عباس صالح	إشكالية الأب في الرّواية العربية المعاصرة / الخندق الغميق، أنت منذ اليوم، تجليات	١٢٨-١٤٧
٨.	م. د. سعدون ظاهر شويش العيساوي	العلاقات الدلالية في تفسير فصيح البيان لفصيح الدين الحيدري (ت١٣٠٠هـ)	١٤٨-١٧٥
٩.	م. د. صهيب مُحَمَّد فهد الكبيسي	رسالة في حق الوشم للإمام عالم مُحَمَّد بن حمزة كوزلحصاري الآيديني المعروف بحاجي بأمير زاده المتوفى بعد سنة (١١٢١هـ) دراسة وتحقيق	١٧٦-١٩٠
١٠.	م.م. خالد جمال اسماعيل م.د. خضير عباس ضاري	دور البث الفضائي في تَعزِيز ثَقافَة المواطنة لَدى طَلبَة الجامعات العراقيةَ (دِراسة مَسحِية)	١٩١-٢١٤
١١.	م.م. فراس فاضل عجم الدراجي	ألفاظ الحسرة في القرآن الكريم وأثرها في حياة البشرية	٢١٥-٢٣٧
١٢.	الباحث: أحمد إبراهيم حسين مُحَمَّد أ.م.د. عامر ياسين عيدان	حاجي حفظ الدين فيما نقله ابن عبد البر من اجماعات في كتابه "التمهيد"	٢٣٨- ٢٥٨
١٣.	الباحث: عدي ذياب ضاري المعيني	أثر نقص الأهلية على الإجراءات الجنائية	٢٥٩-٢٨٢
١٤.	عدنان خضير عباس أ.م. د ايسر ياسين فهد	أثر وسائل الدفع الالكتروني على عرض النقود في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢)	٢٨٣-٢٩٧

١٥.	م.د. علي عيسى جاسم	دور القيادة الاستراتيجية في تنشيط قدرات المرشد السياحي بحث وصفي تحليلي لآراء عينه من المدراء والموظفين للشركات السياحية في العاصمة العراقية بغداد	٣٢٠-٢٩٨
١٦.	م.د. حسن عودة غضاب	أثر تقانة المعلومات وانعكاسها في ادارة الازمات الفندقية / بحث وصفي تحليلي لآراء عينة من الموظفين في فنادق الدرجة الممتازة في العاصمة العراقية ـــ بغداد	٣٤١-٣٢١
١٧.	الباحثة: رحاب زهير لازم	الأسس الّتي استند إليها القائلون بثنائيّة الجذر	٣٧٠-٣٤٢
١٨.	مُحَمَّد رضا علي ألبوسراية	آثار القوة القاهرة على المسؤولية المدنية	٣٩٧-٣٧١
١٩.	أ.م.د. أحمد مُحَمَّد محمود المشهداني	مرويات الصحابي صفوان بن عسال المرادي / جمعاً ودراسة	٤٢٨-٣٩٨
٢٠.	م.م. إيمان جاسم مُحَمَّد علي	التَّأْويلُ النَّحْوي بينَ القُدَماء والمُحْدَثين	٤٤١-٤٢٩
٢١.	م.د. إسراء حسن خلف	مدلول الجُناح في المنظور القرآني	٤٦٤-٤٤٢
٢٢.	أ.م.د. مصطفى كاظم محمود	المصلحة وأثرها في الاستثمار بالمصارف الإسلامية	٤٨٥-٤٦٥
٢٣.	م.د. ايناس نوري طه	ذو السيفين أبو الهيثم مالك بن التيهان	٥٠٣-٤٨٦
٢٤.	م.م. ابتهال عادل عبد الله	ميول السَّياب للمرأة / دراسة على وفق المنهج الاجتماعي	٥١٨-٥٠٤
٢٥.	أ.م.د. أحمد خالد محمود عبد	موافقات ابن عادل للفرّاء من خلال كتابه اللُّباب	٥٣٥-٥١٩
٢٦.	أ.م.د. علي جميل طارش عبد السعيد	العادة في أصول الفقه	٥٥١-٥٣٦
٢٧.	الباحثة: هزار حسن حلو أ.م.د. هناء مُحَمَّد حسين	الديون المتعثرة ومعالجتها عند الشيخ مُحَمَّد إسحاق الفياض (دام ظله)	٥٦٨-٥٥٢
٢٨.	م.د. مصطفى سامي نافع	الربا وآثاره في المجتمع	٥٩٥-٥٦٩
٢٩.	م.د. مروة عمر مرسي	دراسة المخاوف الاجتماعية لدى طلاب وطالبات قسم التربية الرياضية /كلية السلام الجامعة	٦٠٦-٥٩٦
٣٠.	الباحث: نمير عباس عبد الأمير أ.م.د رغد حسن علي السراج	طرق الكشف عن المقاصد وضوابط اعمالها	٦١٦-٦٠٧

أثر وسائل الدفع الالكتروني على عرض النقود في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

The impact of electronic payment methods on the money supply in Iraq for the period (2017-2022)

عدنان خضير عباس Adnan Khudhair Abbas

العمل: طالب دراسات عليا – ماجستير

الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد

07719098303 – 07869500740

أ.م. د ايسر ياسين فهد Ayser Yassin Fahad

الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد

/قسم العلوم المالية والمصرفية

07902748189

.

الملخص

تعد وسائل الدفع الالكتروني احدث مراحل تطور قطاع الخدمات المالية حيث تمزج احدث ما توصلت اليه التكنلوجيا من تقنيات وابتكارات وأدوات مع خدمات القطاع المالي، حيث تقدم الخدمات المالية بطريقة الكترونية فتحولت عمليات التحويل المالي والسحب والايداع لتتم عن طريق الهاتف المحمول وتتم هذه المعاملات بطريقة لا مركزية، فأصبحت تلك الأدوات المبتكرة للتقنية المالية من اكبر التحديات التي تواجه النظام النقدي وخاصة عرض النقد واصبح تأثيرها على كمية المعروض النقدي موضع دراسة وبحث، وتناول البحث الحالي دراسة اثر وسائل الدفع الالكتروني المستحدثة في العراق والمتمثلة بالمحافظ والبطاقات الالكترونية ونقاط البيع ونقاط السحب والدفع عبر الموبايل على عرض النقد بمعناه الضيق والواسع ، وما يظهره هذا الأثر من ضرورة تعديل في سياسات واستراتيجيات النظام النقدي في العراق تتلخص في مجموعة من التوصيات التي توصل اليها الباحثان.

Abstract

Electronic payment methods are the latest stage in the development of the financial services sector, as they combine the latest technologies, innovations and tools with the services of the financial sector, as financial services are provided electronically, so financial transfers, withdrawals and deposits have been transformed to be done via mobile phones, and these transactions are done in a decentralized manner. These innovative tools of financial technology have become one of the biggest challenges facing the monetary system, especially the money supply, and their impact on the amount of money supply has become the subject of study and research. The current research addressed the study of the impact of the new electronic payment methods in Iraq, represented by wallets, electronic cards, points of sale, withdrawal points and payment via mobile, on the money supply in its narrow and broad sense, and what this impact shows of the need to amend the policies and strategies of the monetary system in Iraq is summarized in a set of recommendations reached by the researchers.

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع الالكتروني ، المؤشرات النقدية ، عرض النقد ، التقنية المالية، Fintech

المقدمة

ان تطبيق ابتكارات التقنية المالية وخاصة وسائل الدفع الالكتروني أدى الى تحول المعاملات النقدية الى اللامركزية وذلك من خلال الأنظمة والحلول المالية التي استحدثتها، اذ أصبحت

عمليات السحب والايداع والتحويل المالي وبيع وشراء الاصول تتم من خلال المنصات الالكترونية وبأستخدام الهاتف المحمول، وبالاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني إضافة الى منصات الإقراض والتمويل وإدارة الثروات، وقد اثبتت هذه الابتكارات فعاليتها وكفاءتها كبديل للوسائل التقليدية مما زاد من فرصة تأثيرها في المؤشرات النقدية عامة وعرض النقد بصورة خاصة ويعد استخدام وسائل الدفع الالكتروني في العراق تجربة حديثة وقد بدأت بأخذ صداها في السنوات الأخيرة وعلى الرغم من وجود الكثير من المعوقات مثل ضعف البنية التحتية والأزمات الاقتصادية واعتماد الاقتصاد على مورد النفط فضلا عن الفساد المالي والإداري الا انها استطاعت تحقيق تطورا ملحوظا في قطاع الخدمات المالية ، ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة اثر وسائل الدفع الالكتروني في العراق على عرض النقد والذي يعد من اهم المؤشرات النقدية للتعرف الى مدى استجابة هذا المؤشرات للتغيرات التي تحصل في وسائل الدفع الالكتروني.

مشكلة البحث

ان تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في العراق يتوقع ان يكون له تأثير على بعض المؤشرات النقدية والتي تسعى السياسة النقدية للسيطرة عليها بغية تحقيق الاستقرار النقدي وخاصة عرض النقد لما لهذه المؤشرات من اثر في الاستقرار الاقتصادي لذا صيغت مشكلة البحث على النحو التالي:

هل لوسائل الدفع الالكتروني المطبقة في القطاع المالي بالعراق اثراً في عرض النقد ؟

اهمية البحث

أن اهمية الدراسة تنبع من ابراز اثر ابتكارات التقنية المالية في العراق والمتمثلة بوسائل الدفع الالكتروني على عرض النقد كونه من المؤشرات النقدية ذات الأهمية في تحقيق اهداف السياسة النقدية والاقتصادية في ظل بيئة مالية متغيرة ومدعومة بأدوات وسبل الابتكارات التكنلوجية.

اهداف البحث

في ضوء تحديد المشكلة والاهمية اعلاه يسعى البحث الى توضيح اهمية المؤشرات النقدية بشكل عام وعرض النقد بشكل خاص وعلاقته بالسياسة النقدية وبتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومدى تأثر هذا المؤشر بوسائل الدفع الالكترونية المستحدثة في العراق خلال مدة الدراسة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسيتين مفادهما : **فرضية العدم H0** : لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين وسائل الدفع الالكتروني وعرض النقد في العراق، **الفرضية البديلة H1** : يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من وسائل الدفع الالكتروني وعرض النقد في العراق.

منهج البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي بجمع البيانات والمعلومات من مختلف المصادر للإحاطة بالجانب النظري من البحث والمنهج التحليلي القائم على التحليل الكمي للبيانات والاحصائيات المتحصل عليها حول متغيرات البحث بالاستعانة بأساليب التحليل المالي والاحصائي لقياس نتائج البحث .

حدود البحث

الحدود المكانية : القطاع المالي العراقي بشكل عام اعتمادا على البيانات التي تم الحصول عليها من قبل البنك المركزي العراقي ، الحدود الزمانية : تناول البحث مدة زمنية امدها (٦) سنوات استنادا الى تاريخ بدء تفعيل وسائل الدفع الالكتروني في القطاع المالي.

المبحث الأول / وسائل الدفع الالكتروني في العراق

ان وسائل الدفع الالكتروني الحديثة تعد من اهم التحديات للنظام المالي في العراق اذ تحرص جميع المؤسسات في القطاع المالي على تطبيقها وبدعم وتوجيه من البنك المركزي العراقي، وقد كان لتطبيقها في جميع بلدان العالم الأثر الكبير على متغيرات الاقتصاد الكلي عامة والمتغيرات النقدية خاصة وابرزها هو عرض النقد، وفي العراق ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الشركات التي تقدم خدمات الدفع الالكتروني والتي بدورها فرضت على المؤسسات المالية والمصرفية تطوير ادواتها المالية، وفيما يلي تحليل لأهم وسائل الدفع الالكتروني المستحدثة في العراق (كريم والمشهداني، ٢٠٢١: ٧).

أولا : نقاط البيع الالكترونية POS و نقاط السحب النقدي POC

هي تقنية مكونة من مجموعة أجهزة وبرامج متصلة تمكن من تسريع العمليات التجارية حيث من خلالها يتم الدفع بواسطة البطاقة الالكترونية بأنواعها مقابل شراء أي منتج او خدمة من المحال التجارية، حيث تقوم بتحويل الأموال من رصيد حامل البطاقة الى رصيد البائع بتمرير البطاقة البلاستيكية في الجهاز ليقوم بقراءة البيانات وتحويل المبلغ المطلوب سداده.

ويتبين لنا من الجدول (1) التزايد المستمر لعدد أجهزة pos خلال مدة البحث فقد ارتفع عدد الأجهزة في العام 2018 الى (2,200) جهاز او نقطة بيع وبمعدل نمو (140%) مقارنة بعام 2017 وكذلك في عام 2019 ارتفع عدد نقاط البيع الى (2,226) وترجع هذه الزيادة الى زيادة توطين رواتب الموظفين لدى المصارف اذ ارتفع عدد الموظفين المستفيدين من توطين الرواتب في العام 2020 الى (1,681,129) مستفيد وهو ما يفسر ارتفاع عدد نقاط pos الى (7,540) نقطة وبمعدل نمو (239%) لنفس العام.

في العام 2021 ارتفع عدد نقاط البيع pos وبمعدل نمو (10%) عن العام السابق بسبب ظروف الجائحة العالمية وتوجه الحكومة الى صرف المنح والاعانات معتمدة في ذلك على

البطاقات الالكترونية، ويعد العام 2020 هو الأعلى من حيث عدد أجهزة pos في القطاع المالي العراقي اذ بلغ عددها (10,718) نقطة وبمعدل نمو بلغ (29%) ويعود سبب ذلك لاستمرار البنك المركزي في تنفيذ استراتيجياته الهادفة الى التحول الى الدفع الالكتروني وتقليل التعامل بالنقد تدريجيا عن طريق تعليماته ومبادراته التي يطرحها.

جدول (1) اعداد أجهزة POS وPOC في العراق للمدة (2017-2022)

السنة	عدد أجهزة POS	نسبة النمو%	الأهمية النسبية	عدد أجهزة POC	نسبة النمو%	الأهمية النسبية
2017	918	-	2.87	5,134	-	7.39
2018	2,200	1.40	6.89	6,625	0.29	9.52
2019	2,226	0.01	6.95	11,677	0.76	16.79
2020	7,540	2.39	23.6	13,796	0.18	19.83
2021	8,329	0.10	26.08	14,704	0.07	21.14
2022	10,718	0.29	33.5	17,610	0.20	25.32
Mean	**5,321.8**		**11,593**			
Max	**10,718**	0.29	**17,610**	17,610		
Min	**918**			**5,134**		
S.D	**4,044.8**			**11,593.5**		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

ويتبين لنا من الجدول (1) التزايد المستمر لعدد أجهزة pos خلال مدة البحث فقد ارتفع عدد الأجهزة في العام 2018 الى (2,200) جهاز او نقطة بيع وبمعدل نمو (140%) مقارنة بعام 2017 وكذلك في عام 2019 ارتفع عدد نقاط البيع الى (2,226) وترجع هذه الزيادة الى زيادة توطين رواتب الموظفين لدى المصارف اذ ارتفع عدد الموظفين المستفيدين من توطين الرواتب في العام 2020 الى (1,681,129) مستفيد وهو ما يفسر ارتفاع عدد نقاط pos الى (7,540) نقطة وبمعدل نمو (239%) لنفس العام، كذلك في العام 2021 ارتفع عدد نقاط البيع pos وبمعدل نمو (10%) عن العام السابق بسبب ظروف الجائحة العالمية وتوجه الحكومة الى صرف المنح والاعانات معتمدة في ذلك على البطاقات الالكترونية، ويعد العام 2020 هو الأعلى من حيث عدد أجهزة pos في القطاع المالي العراقي اذ بلغ عددها (10,718) نقطة وبمعدل نمو بلغ (29%) ويعود سبب ذلك لاستمرار البنك المركزي في تنفيذ استراتيجياته الهادفة الى التحول الى الدفع الالكتروني وتقليل التعامل بالنقد تدريجيا عن طريق تعليماته ومبادراته التي يطرحها.

ثانيا: البطاقات الالكترونية Electronic Cards

هي بطاقات تصدرها المصارف والمؤسسات المالية وتستخدم في عمليات الدفع للشراء وتحويل الأموال وسحب الأموال من الأجهزة والماكينات الالكترونية، وتقسم الى ثلاث أنواع هي البطاقات الائتمانية وهي التي يقوم العميل بتعبئتها لاستخدامها في عمليات الدفع وتكون مرتبطة بالحساب المصرفي، والبطاقات المدينة وهي التي تكون مرتبطة بحساب مصرفي ويتم بواسطتها السحب، والبطاقات مسبقة الدفع وهي التي لا ترتبط بحساب مصرفي ويتم تعبئتها مسبقا قبل استخدامها.

ومن مراجعة الجدول (2) يتبين لنا زيادة اجمالي اعداد البطاقات الالكترونية خلال مده البحث وتتزايد الأهمية النسبية لها، فقد ارتفع عددها الى (8,810,030) بطاقة مصدرة في عام 2018 وبمعدل نمو (38%) وذلك يرجع الى سهولة استخدامها وتبسيطها للعمليات المالية للأفراد، واستمرت اعدادها في التزايد في عامي 2019 و 2020 وبمعدل نمو (19 و 12%) على التوالي، مع تزايد الأهمية النسبية في كل عام عن سابقه مما يدل على نجاح استراتيجيات وتعليمات البنك المركزي للتحول الى أنظمة الدفع الالكتروني وتقليل التعامل بالنقد تدريجيا، وما يثبت ذلك هو وصول عدد البطاقات المصدرة في عام 2022 الى (16,202,771) بطاقة وبأهمية نسبية بلغت (23.64) .

جدول (2) اجمالي اعداد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة (2017-2022)

السنة	عدد البطاقات الإجمالي	نسبة النمو	الأهمية النسبية
2017	6,377,305	-	9.30
2018	8,810,030	%38	12.85
2019	10,506,725	%19	15.33
2020	11,749,408	%12	17.14
2021	14,906,294	%27	21.74
2022	16,202,771	%9	23.64
Mean	**11,425,422**	**%17.5**	**16.6**
Max	**16,202,771**	**%38**	**23.64**
Min	**6,377,305**	**%9**	**9.30**
S.D	**3,693,569**	**0.11**	**5.3**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

لكن يبقى التزايد والتطور الحاصل في اعداد البطاقات الالكترونية في العراق ضعيف مقارنة بالدول الأخرى ويعود سبب ذلك الى ضعف وعي الافراد والتعامل النقدي بينهم لإنجاز المعاملات المالية بشكل يدوي وكذلك عدم انتشار ثقافة هذه التقنية في المجتمع.

ثالثا: المحافظ الالكترونية Electronic Portfolios

وهي تقنية لتنظيم التعاملات المالية كأجراء الدفع عمليات الدفع والسداد بواسطة الأجهزة الذكية او الهاتف المحمول، تكون آلية عملها عندما يفتح العميل حسابا مصرفيا او غير مصرفي ويقوم بتنزيل تطبيق المحفظة الالكترونية ليقوم بعدها بأجراء عمليات الدفع عن طريقه المحمول وتحويل الأموال من محفظة الى أخرى بسهولة وبسرعة، وقد ارتفع استخدام المحافظ الالكترونية بشكل كبير عندما وفرت شركات الاتصال المتمثلة بشركات زين كاش واسيا حوالة ومحفظة الناس هذه الخدمات للأفراد ولسهولة استخدامها في الكثير من المعاملات المالية للأفراد خاصة مع انتشار التجارة الالكترونية، والتسوق عبر الانترنت، خاصة خلال فترة الجائحة العالمية والحظر والاغلاق لكل المؤسسات .

جدول (3) عدد المحافظ الالكترونية في العراق للمدة (2017-2022)

السنة	عدد المحافظ الإجمالي	نسبة النمو	الأهمية النسبية
2017	222,442	-	3.09
2018	271,906	0.22	3.78
2019	403,797	0.48	5.61
2020	1,226,235	0.03	17.03
2021	2,107,265	0.71	29.26
2022	2,970,390	1.4	41.24
Mean	**1.200,000**	**0.97**	**16.6**
Max	**2,970,390**	**1.4**	**41.24**
Min	**222,442**	**0.22**	**3.09**
S.D	**1,132,167**	**0.73**	**15.7**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

بالرجوع الى الجدول (3) يتبين ان هنالك ازدياد تدريجي في اعداد المحافظ الالكترونية في العراق اذ بلغ عدد المحافظ (222,442) في العام 2017 وارتفع بعد ذلك بمعدل نمو (22%) في العام 2018 ليبلغ (271,906) محفظة، كذلك في العام 2019 اذ بلغت نسبة النمو (48%) مقارنة بالعام السابق، ويصاحب ذلك ارتفاع في الأهمية النسبية لعدد المحافظ الالكترونية في القطاع المالي ليسجل اعلى معدل نمو له العام 2022 والبالغ (140%) بعدد محافظ (2,970,390) وبأهمية نسبية بلغت (41.24%)، ويعود سبب زيادة عدد المحافظ الالكترونية في العامين 2021 و 2022 الى تخصيص الحكومة منحة طارئة للعوائل التي لا يتقاضى أي من افرادها دخل من الحكومة، ويكون توزيع المنحة من خلال تطبيق المحفظة الالكترونية على الهاتف المحمول ليكون بمتناول جميع المستفيدين مما أدى لهذا الارتفاع.

رابعا: أجهزة الصراف الآلي Automated Teller Machine (ATM)

تعد أجهزة الصراف الآلي اكثر التقنيات المالية انتشارا، حيث انها أجهزة تتيح للزبائن الحصول على بعض الخدمات المالية والمصرفية مثل السحب والايداع النقدي والاستعلام عن الرصيد وتحويل الأموال من عميل الى اخر، وتعمل عن طريق البطاقة التي يحملها العميل والتي تحوي رقما سريا خاص بالعميل توضع داخل جهاز الصراف للحصول على الخدمات.

ونلاحظ من مراجعة الجدول (4) تزايد اعداد أجهزة الصراف الآلي خلال مدة البحث وتزايد أهميتها النسبية لتبلغ أقصاها في عام 2022 اذ بلغت (20.51) مقارنة مع عام 2015 الذي بلغت فيه (6.05)، وفي العام 2016 زاد عدد الأجهزة الى (660) جهاز وبمعدل نمو (11%) مقارنة بعام 2015، واستمر التزايد ليصل في عام 2018 الى (865) جهاز وبمعدل نمو (32%) وبأهمية نسبية (12.36).

جدول (4) عدد أجهزة الصراف الآلي في القطاع المالي للمدة (2017-2022)

السنة	عدد أجهزة الصراف الالي ATM	معدل النمو	الأهمية النسبية
2017	656	-0.01	6.05
2018	865	0.32	7.98
2019	1014	0.17	9.36
2020	1340	0.32	12.36
2021	1566	0.17	14.45
2022	2223	0.42	20.51
Mean	**1115.12**	**0.21**	**10.28**
Max	**2223**	**0.42**	**20.51**
Min	**597**	**-0.01**	**5.51**
S.D	**565.73**	**0.14**	**5.21**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

واستمر عدد أجهزة الصراف بالزيادة خلال الأعوام 2019 و 2020 ليصل الى (1340 , 1014) على التوالي ويعود سبب تلك الزيادة لما تقدمه هذه الأجهزة من خدمات تتميز بالسهولة والسرعة وانخفاض التكاليف. كذلك ارتفاع الأهمية النسبية لتصل الى (12.36) في العام 2020، كذلك في عامي 2021 و2022 ارتفع معدل النمو ليصل الى(17% و 42%) وبأهمية نسبية (14.45 و20.51) على التوالي.

ان الزيادة الحاصلة في اعداد أجهزة الصراف الآلي في الأعوام الثلاث الأخيرة جاءت كنتيجة لقرار البنك المركزي العراقي في 2019/9/16 بمنح تسهيلات للمصارف وشركات الدفع

الالكتروني لشراء أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع بمبادرته التي تبناها، وكذلك زيادة اعداد المصارف الاهلية والتي أسهمت بزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، بالإضافة الى البدء بتوطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف، وبرغم الزيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال مدة البحث الا انها تعد نسبة منخفضة مقارنة بالكثافة السكانية في العراق ومقارنة مع البلدان المجاورة، اذ بلغ الوسط الحسابي لعدد أجهزة الصراف الآلي (1115.12) وبانحراف معياري قدره (565.73)، ويتوقع ان تزداد هذه الاعداد مستقبلا تزامنا مع تصاعد الأنشطة المالية والاستثمارية والتجارية وتزايد الوعي الاجتماعي بأهمية هذا النوع من التكنلوجيا.

المبحث الثاني / عرض النقد في العراق

أولا : علاقة وسائل الدفع الالكتروني بعرض النقد

بدأت وسائل الدفع الحديثة والنقود الالكترونية منذ ظهورها تلعب دورا احلاليا مكان النقود التقليدية، مما أثار التساؤلات حول موقعها ومدى تأثيرها في السياسة النقدية وفاعليتها ومتغيراتها لا سيما انها أصبحت جزءا من كتلة النقد المتداولة بالاقتصاد ويتوسع نطاق تأثيرها ليشمل العالم كافة (جباري،٢٠١٢: ٣)،ان عرض النقد يمثل الأداة او الوسيلة التي يستخدمها البنك المركزي باعتباره ممثل السلطة النقدية والمسؤول عن رسم سياسة نقدية تحقق الاستقرار النقدي، اذ يتبنى استراتيجية معينة من اجل بلوغ اهداف السياسة النقدية، فهو يسعى الى التأثير في عرض النقد لأيجاد التوسع او الانكماش في حجم القوة الشرائية، فينتهج سياسة توسعية لتنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وخفض معدلات البطالة، وعندما يريد الحد من التوسع في الإنتاج والسيطرة على التضخم فأنه ينتهج سياسة انكماشية تؤدي الى تخفيض حجم القوة الشرائية ((Annisa,2022:16 .

ان انتشار وتزايد أدوات وابتكارات التقنية المالية من وسائل دفع ونقود الكترونية وعملات رقمية والتوجه الى احلالها محل النقود التقليدية سيؤثر في متغير عرض النقد وتحديدا عرض النقد الضيق M1 ويتمثل هذا الاثر في صعوبة تحديد المجمع النقدي او كمية النقد كما في السابق نظرا للابتكارات المالية ولتغير سرعة التداول، وعرض النقود بالمعنى الضيق يسمح بالتركيز على

وظيفة النقد، وان التجارب الاقتصادية بينت انه لم يكن بمعزل عن المشتقات المالية او الابتكارات المالية الحديثة فهو يتأثر بالابتكارات المالية عندما تشكل الأموال غير المستثمرة نسبة كبيرة منه، فيستطيع أصحابها تحويلها الى اشكال أخرى تخرج عن المعنى الضيق (Vahid,2015:8).

ان اثر الوسائل الالكترونية على كمية وسائل الدفع المتداولة M1 يتوقف على عوامل عدة أهمها مدى القدرة على التوسع في منح الائتمان والاحتياطي القانوني لأرصدة الوسائل الالكترونية لدى الجهاز المصرفي، وكذلك حجم الطلب على الودائع، إضافة الى الدور الذي يمكن ان يقوم به البنك المركزي بما يمتلكه من إجراءات كفيلة بأحداث التغيير المطلوب في كمية وسائل الدفع المتاحة.

وأن البنك المركزي اذا ما أراد منع أي توسع في كمية وسائل الدفع غير مرغوب به لديه مجمعة خيارات متاحة امامه، وهي ان يقوم هو بأصدار الوسائل والنقود الالكترونية والعمل على معالجة ارصدتها بطرق حديثة تشابه طرقه المتبعة في الرقابة على كمية العرض من النقود التقليدية، وان يقوم بالحد من تكاثر نمو الوسائل والنقود الالكترونية ليمنع احلالها محل النقود التقليدية الورقية (صفوت،٢٠٠٦: ٧١).

ثانيا : تحليل عرض النقد

يتبين من الجدول (6) والشكل (9) أن معدل القاعدة النقدية قد إزداد تدريجيا في السنوات الأخيرة من مدة البحث، فنلاحظ ارتفاع معدل القاعدة النقدية الى (72,910,061) مليون في القطاع النقدي في العراق في عام 2019 وبنسبة نمو (13%) وذلك يعود الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (17.6%) لتؤدي بدورها أيضا الى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق، وأيضا في عام 2020 ارتفع معدل القاعدة النقدية في العراق الى (80,944,633) مليون وبنسبة نمو(11%) ويعود سبب ذلك الى نمو العملة خارج البنوك وارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية وتطبيق الحظر الشامل، ونتيجة لزيادة النقد المصدر في عام 2021 وزيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وارتفاع معدلات التوطين ارتفع معدل القاعدة النقدية الى (101,950,288) مليون وبنسبة نمو (26%)، وأخيرا ما نلاحظه في العام 2022 من ارتفاع في معدل القاعدة النقدية حيث بلغت (121,049,308) مليون ويعود سبب ذلك الى زيادة الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (51%).

جدول (5) معدل القاعدة النقدية وعرض النقد في العراق للمدة (2017-2022)

السنة	معدل القاعدة النقدية	معدل النمو %	عرض النقد الضيق	معدل النمو %

	(مليون)		(مليون)	
0.01	75175418	1.00	64560307	2017
0.00	75085473	0.00	64526657	2018
0.09	81668403	0.13	72910061	2019
0.16	94916090	0.11	80944633	2020
0.21	114709516	0.26	101950288	2021
0.13	130189018	0.19	121049308	2022
0.09	**90009430.5**	**0.24**	**79827747**	**Mean**
0.21	**130189018**	**1.00**	**121049308**	**Max**
0.00	**73627550**	**-0.01**	**64526657**	**Min**
0.08	**21592118**	**0.35**	**20939523.9**	**STD**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.

اما بالنسبة لعرض النقد بالمعنى الضيق M1 فنلاحظ من الجدول ( ) والشكل ( ) ارتفاع معدلاته بالتدريج في السنوات الأخيرة فقد بلغ (81,668,403) مليون في عام 2019 وبمعدل نمو (9%) مقارنة بعام 2018، ويعود سبب ذلك الى زيادة المنح الحكومية التي منحتها للعاطلين عن العمل ، وكذلك في عام 2020 فقد ارتفع بمعدل (16%) ليبلغ (94,916,090) مليون بسبب زيادة المنح الحكومية للعوائل اثناء الحظر الشامل، اما الارتفاع الذي يلاحظ في العام 2021 والبالغ نسبته (21%) مقارنة بالعام السابق فيعود سببه الى زيادة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية بعد ارتفاع معدلات التوطين لدى المصارف التجارية نتيجة لأدخال الخدمات الالكترونية لدى المصارف التجارية مما زاد ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، اما في عام 2022 فأيضا قد ارتفع معدل عرض النقد الى (130,189,018) مليون وبنسبة نمو (13%) ويعود سبب ذلك الى نمو العملة خارج البنوك وارتفاع الودائع الجارية مما اسهم في ارتفاع معدل عرض النقد الضيق لكن بقيت العملة خارج البنوك ذات مساهمة اعلى في هيكل عرض النقد الضيق وذلك لعدم تطور الجهاز المصرفي بدرجة مكافئة للتطور في التقنية المالية ووسائل الدفع الالكتروني التي سهلت التعاملات النقدية المحلية ومنحتها سرعة التنفيذ في الوقت الذي يشكل التعامل بالعملات الورقية مخاطر كثيرة من التزوير والسرقة وغيرها.

ثالثا : التحليل الاحصائي

اعتمد الباحث استخدام الطريقة الحديثة في القياس الاقتصادي لتحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لعرض انموذج العلاقة واختبار تحليل التأثير بين متغيرات البحث واختبار العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وعرض النقد بالمعنى الضيق، ويتضمن النموذج ما يلي :

الدلالة	الرمز	اسم المتغير
المتغير المستقل (وسائل الدفع الالكتروني)	X1	ATM
	X2	المحافظ الالكترونية
	X3	POC
	X4	POS
	X5	البطاقات الالكترونية
المتغير التابع (عرض النقد)	Y1	اجمالي الائتمان النقدي

وقد استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى المشخصة كليا (FMOLS) لتقدير النموذج الاحصائي للقياس وفق الترتيب الآتي :

Dependent Variable: LOG(Y1)
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/24/24 Time: 15:05
Sample (adjusted): 2017M02 2022M12
Included observations: 71 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(X1)	0.318000	0.041862	7.596330	0.0000
LOG(X2)	0.231644	0.014494	15.98209	0.0000
LOG(X3)	-0.121168	0.023337	-5.192177	0.0000
LOG(X4)	-0.146368	0.014629	-10.00529	0.0000
LOG(X5)	0.087089	0.047548	1.831617	0.0716
C	13.88503	0.531167	26.14059	0.0000

R-squared	0.992868	Mean dependent var	18.35192
Adjusted R-squared	0.992319	S.D. dependent var	0.215241
S.E. of regression	0.018864	Sum squared resid	0.023130
Long-run variance	0.000776		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews

تظهر نتائج الجدول اعلاه ما يلي :

- وجود تأثير طردي معنوي طويل الاجل لعدد اجهزة الصرف الالي X1 اذ ان زيادة عدد اجهزة الصرف الالي بنسبة 1% يودي الى زيادة عرض النقد الضيق بنسبة 0.31% وهذا التأثير ذو دلالة عند مستوى 5%.

- وجود تأثير طردي معنوي طويل الاجل لعدد المحافظ الالكترونية X2 اذ ان زيادة عدد المحافظ الالكترونية بنسبة 1% يودي الى زيادة عرض النقد الضيق بنسبة 0.23% وهذا التأثير ذو دلالة عند مستوى 5%.
- وجود تأثير سلبي معنوي طويل الاجل لـ POC X3 اذ ان زيادة POC بنسبة 1% يودي الى انخفاض عرض النقد الضيق بنسبة 0.12% وهذا التأثير ذو دلالة عند مستوى 5%.
- وجود تأثير سلبي معنوي طويل الاجل لـ POS X4 اذ ان زيادة POS بنسبة 1% يودي الى انخفاض عرض النقد الضيق بنسبة 0.14% وهذا التأثير ذو دلالة عند مستوى 5%.
- وجود تأثير طردي معنوي طويل الاجل لعدد البطاقات الالكترونية X5 اذ ان زيادة عدد البطاقات الالكترونية بنسبة 1% يودي الى زيادة عرض النقد الضيق بنسبة 0.08% وهذا التأثير ذو دلالة عند مستوى 10% ، كما ان معامل التحديد بلغ 98% مما يعني المتغيرات المستقلة فسرت المتغير بنسبة 98% والباقي يعود الى الخطأ العشوائي .

الاستنتاجات :

١- وجود الكثير من التحديات والعوائق امام تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في العراق بمستوى يوازي التقدم الحاصل في هذه التكنلوجيا عالميا او على الأقل إقليميا، أهمها ضعف البنى التحتية عدم توافر البيئة التنظيمية والاشرافية وضعف الثقة بالمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية في العراق.

٢- اثبتت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير طردي معنوي طويل الاجل لكل من البطاقات الالكترونية وأجهزة الصراف الآلي والمحافظ الالكترونية على عرض النقد الضيق اذ ان الزيادة في احدهما تعني زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق.

٣- كان تأثير كل من نقاط السحب ونقاط البيع سلبي معنوي طويل الاجل على عرض النقد الضيق.

مما يعني قبول الفرضية البديلة للبحث .

التوصيات :

١- تطبيق ابعاد التقنية المالية الحديثة المتمثلة بكل من التكنلوجيا التنظيمية RegTech والتكنلوجيا الاشرافية SupTech التي استحدثتها شركات التقنية المالية العالمية وقدمتها

الى البنوك المركزية لتدعم دورها كمنظم لعمل شركات التقنية المالية إضافة الى دورها الاشرافي .

٢- ضرورة قيام البنك المركزي ووزارة المالية بتعديل النظام المالي والنقدي في العراق بما يتلائم مع وسائل الدفع الحديثة إضافة للعمل على تبني باقي الابتكارات المالية التقنية لضمان امن وسلامة النظام المصرفي واستعادة ثقة الجمهور فيه.

٣- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتعديل سياسته النقدية لرفع فاعليتها وتعزيز دوره في السيطرة على ما سيتولد من نقد الكتروني على المدى الطويل إضافة لتعزيز الرقابة على اصدار النقود الالكترونية وتبني اصدار العملات الرقمية .

٤-ضرورة العمل على تطوير كوادر كفؤة في مجال الرقمنة المالية وذلك بأعداد الدورات والورش التدريبية عن التكنلوجيا المالية وجميع وسائل الدفع الالكتروني الحديثة ونشر وتوضيح كل ما هو مستحدث في مجال التقنيات المالية.

المصـــادر

١- جباري وزهية، شوقي، بوديار، الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسات النقدية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ٥، جامعة ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٢.

٢- صفوت، عبد السلام، اثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٦.

٣- عابدين ، محمد مهدي ، قانون تنظيم الضمانات المنقولة ودوره في دعم التمويل الائتماني ، دار محمود للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١ ، مصر.

٤- فوزية، أبليلة، آثار التعامل بالنقود الالكترونية على مصداقية السياسة النقدية، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد ٣، المجلد ٥، الجزائر، ٢٠٢٠.

٥- قارة، ليلى، تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٢.

٦- كريم، زيد حاتم و المشهداني، عبد الرحمن نجم ، إمكانية استخدام وسائل الدفع الالكتروني في تعظيم موارد امانة بغداد المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة العراقية، العدد ٢٧، ٢٠٢١.

٧- ليان ، فريد حبيب ، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي في المستقبل، مجلة اتحاد شركات الاستثمار ،العدد التاسع، ٢٠١٩.

٨- مقلاتي، شعيب، اثر التكنلوجيا المالية على أداء البنوك : الامارات العربية انموذجا، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، مركز عبد الحفيظ الجامعي، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠٢١.

٩- البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للاستقرار المالي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للسياسة النقدية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢).

10-Annisa, Ika Rahmawati, FinTech Development And Money Supply In Indonesia, Tokyo, Japan, 2022.

11- Bechara, Marianne & et.al., The impact of fintech on central bank governace , International Monetary Fund , 2021.

12- Skidelsky, Robert, Money and Government: A Challenge to Mainstream Economics, Penguin Press Publishing Groupe, 2022.

13- Vahid, Farhadi, Possible Effects Of Electronic Payments On The Money Supply In The Economy, Department of Economic Sciences, Kar Afrin Bank Iran, 2015.

14-Zeidy , Ibrahim, The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial industry and Increasing Efficiency in the Economy , Common Market for Eastern and Southern Africa, 2021.

مجلة السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE JOURNAL

NO. 18

ISSN (2522 – 3402)

December
A.H 1446 - A.D 2024

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مكتبة مرمر
موبايل : ٠٧٧٠٤٢٥٠٩٠٧